THE LEVANT & IRAQ FORUM

منتدى الشام والعراق

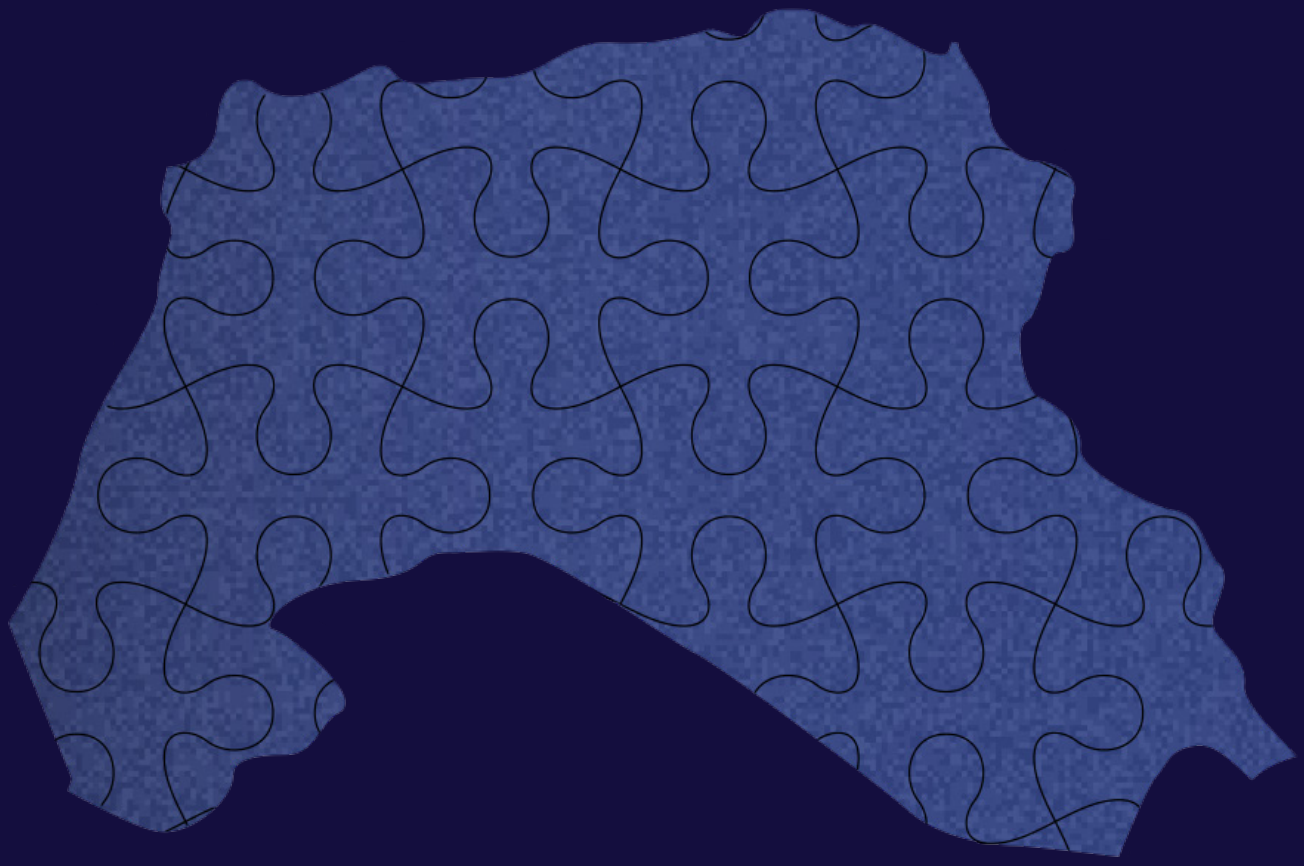

دلاور علاء الدين

منشورات مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

تتولى مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث الخوض في القضايا المتعلقة ببناء الوطن والدولة والديمقراطية في الشرق الأوسط، وتنفذ مهامه في هذا الميدان من خلال الدراسات والتحليلات المستقلة والحوارات الدائرة بشأن السياسات، وتهدف بحوثه إلى دعم الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وسيادة القانون والإزدهار الإجتماعي والإقتصادي في الإقليم.

إنشئت المؤسسة في عام ٢٠١٤ كمنظمة غير حكومية مستقلة غير ربحية، ومقرها في أربيل بإقليم كوردستان العراق. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا في www.meri-k.org

MERI
Middle East
Research Institute

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ٢٠٢٥ ©
أربيل - إقليم كوردستان - العراق
E: info@meri-k.org
www.meri-k.org
X: @meri_info

الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن رأي الكاتب. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير والتسجيل، أو أي نظام لتخزين أو استرجاع البيانات، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مؤسسة ميري. يُرجى توجيه جميع الاستفسارات إلى الكاتب.

منتدى الشام والعراق

شبكة متنامية من مراكز الفكر الإقليمية، أنشئت لتوفير منصة ضرورية للتواصل بين الباحثين وصانعي السياسات وقادة المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

دلاور علاء الدين

منسق منتدى الشام والعراق
رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

٢ يونيو/حزيران ٢٠٢٥

منتدى الشام والعراق

المحتويات

رسالة المنسق ٣

إنطلاق منتدى الشام والعراق: منصة للتعاون والتكامل الإقليمي ٥

الهيكل التنظيمي المقترح والاطار المرجعي ١٠

الملخص التنفيذي ١٤

التوصيات السياساتية ١٥

المنظمات الممثلة في مؤتمر عمّان ١٧

البرنامج وعناوين الجلسات في مؤتمر عمّان ١٨

مؤتمر منتدى الشام والعراق في عمّان نظرة عامة ١٩

تعزيز الحوار والتعاون والتكامل الإقليمي ٢٠

صناعة المستقبل معا: أفكار ومبادرات ومسارات للتعاون ٢٤

سوريا الجديدة: محورٌ للتجديد الإقليمي ٢٨

الديناميات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط: أي مستقبل نريد؟ ٣٢

المشاركون وإنتمائاتهم المؤسسية ٣٥

منتدى الشام والعراق

رسالة المنسق

يُمثل بلاد الشام والعراق إحدى أكثر مناطق العالم تعقيدًا وثراءً تاريخيًا، إلا أنهما أيضًا من أكثرها تفككًا سياسيًا واجتماعيًا، اذ تواجه المنطقة مجموعة واسعة من التحديات، بما في ذلك الصراعات طويلة الأمد، وهشاشة الدول، والتخلف الاقتصادي، والانقسامات المجتمعية العميقة. في هذا السياق، ثمة حاجة ملحة لتجاوز النهج الانفعالي، وبلورة رؤية بناءة واستشرافية لمستقبل المنطقة.

هذا هو المبدأ الدافع وراء تأسيس منتدى الشام والعراق (The Levant and Iraq Forum, LIF)، وهي مبادرة طموحة ومناسبة أُطلقت في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤ في أربيل، إقليم كوردستان العراق، خلال ملتقى الشرق الأوسط، المؤتمر السنوي لمؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI). إن منتدى الشام والعراق، الذي تم تشكيله من قبل شبكة من مراكز الفكر من مختلف أنحاء بلاد الشام والعراق، هو جهد استراتيجي لتعزيز التعاون الإقليمي والتأثير السياسي الجماعي.

صُمم المنتدى ليكون شبكة متنامية من مراكز الفكر والمؤسسات الصانعة للسياسات، لتوفير منصة فريدة للتواصل بين صانعي السياسات والباحثين وقادة المجتمع المدني والشركاء الدوليين. ويهدف إلى إرساء منظومة حيوية للحوار البنّاء، وصنع السياسات القائمة على الأدلة، وحل المشكلات بالتعاون المشترك. يعمل منتدى الحوار الدولي على تعزيز السلام والمرونة والتنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة، وذلك من خلال البحث والنقاش والابتكار المشترك.

تتمثل الأهداف الأساسية للمنتدى في تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي وتعميق التكامل الإقليمي. ويسعى إلى: (أ) تحديد القيم والتطلعات والتحديات المشتركة بين مجتمعات المنطقة المتنوعة لتعزيز التعايش السلمي والشعور بالهوية المشتركة؛ و(ب) دعم و تعزيز استراتيجيات شاملة للحوار والتعاون الاقتصادي والمشاريع العابرة للحدود والابتكار في السياسات.

يعتمد هذا المنتدى، الذي يتبنى نظام مبني على قيادة دورية ومنسقين من الدول المشاركة، على مبادئ الاستقلالية المحلية والتضامن والرؤية المشتركة. ويدعم المنتدى المبادرات المرنة التي يقودها الأعضاء، ويرحب بالأعضاء الإقليميين والدوليين الفخريين. ويُعزز المنتدى الأثر الجماعي والتعاون الإقليمي من خلال الاجتماعات السنوية والمنصات الرقمية المشتركة.

كان المؤتمر الأول بعد التأسيس الذي عُقد في عمّان، الأردن، في ٢ يونيو/حزيران ٢٠٢٥ معلمًا بارزًا في مسيرة تطور المنتدى. وقد جمع هذا المؤتمر، الذي نُظم بالتعاون بين مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ومركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة أردن، ومؤسسة كونراد أديناور شتفتونج الألمانية، الشركاءَ الآخرون في المنتدى بهدف صقل رؤية المنتدى طويلة المدى، وترسيخ إطاره التنظيمي، واستكشاف تحديات السياسات المُلحة، ورسم مسارٍ للعمل التعاوني.

يُلخص هذا التقرير الإجراءات والتحليل المُعمّق والتوصيات السياسية التي نوقشت خلال مؤتمر عمّان. آمل أن تجدوه أنتم ومؤسستكم وزملاؤكم الأكاديميون ثريًا بالمعلومات ومفيدًا. والأهم من ذلك، أشجعكم على التفاعل مع أعضاء المنتدى ودعم جهودنا الجماعية للنهوض بأهداف المنتدى المشتركة.

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للعديد من الشخصيات البارزة التي دعمت المنتدى منذ بدايته وحتى نجاحه، وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، أمير الأردن، الذي كان اهتمامه الصادق بالمبادرة مصدر إلهام لنا. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الزملاء الذين شاركوا بسخاء أفكارهم وأبدوا استعدادًا قويًا للمساهمة منذ البداية. وأود أن أشكر بشكل خاص السيد سعيد المصري (منتدى الفكر العربي)، والسيد عمار قحف (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية)، والسيد لقمان الفيلي (السفير

العراقي في ألمانيا)، والسيد هيوا عثمان (+٩٦٤ ميديا) على مشاركتهم الفعالة في الجلسة الافتتاحية للملتقى ميري ٢٠٢٤.

أما فيما يتعلق بتنظيم مؤتمر عمان الناجح للغاية، فأشكر جميع المشاركين على وقتهم الثمين ومساهمتهم الفكرية القيّمة خلال الجلسات المختلفة. شكر خاص موصول لمؤسسة كونراد أديناور شتفتونج على رعايتها للأجتماع، ومركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأردن على استضافته للمنتدى. كما أشكر منظميّ المؤتمر المشاركين في هذه المؤسسات الشريكة، الأستاذ حسن المومني والسيدة رانيا مشعل؛ والدكتور إدموند راتكا والسيدة ليان أونيس على جهودهما الدؤوبة ومساهمتهما القيّمة. كما أتقدم بالشكر لزملائي السيد خوكر وريا والسيد فؤاد سمايل على دعمهما في توثيق وتسجيل وقائع الاجتماع.

دلاور علاء الدين

الإطلاق

منتدى الشام والعراق: منصة للتعاون والتكامل الإقليمي

في ظل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المستمرة التي تواجه الشرق الأوسط، تُعدّ المبادرات الفكرية الهادفة إلى تصوّر مستقبل مستدام ومزدهر أكثر أهمية من أي وقت مضى. واستجابةً لهذه الحاجة، شكّل ملتقى الشرق الأوسط ٢٠٢٤ منصة انطلاق لمنتدى الشام والعراق، وهو ائتلاف من مراكز الفكر الإقليمية ومنصة للحوار والتعاون وإعادة التكامل في جميع أنحاء المنطقة.

قدّم **دلاور علاء الدين**، رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI) والمنسق المؤسس لمنتدى الشام والعراق، مفهوم المبادرة وتطور أفكارها. وأعقب ذلك جلسة تفاعلية تضمّنت:

- سعيد بهاء المصري، وزير سابق وممثل سمو الأمير الحسن بن طلال، الأردن
- لقمان الفيلي، سفير العراق في ألمانيا
- عمار قحف، المدير التنفيذي، مركز العمران للدراسات الأستراتيجية
- هيوا عثمان، صحفي، +٩٦٤ ميديا (ميسر).

وصف دلاور علاءالدين بلاد الشام والعراق بأنها أغنى موطن للمجتمعات العرقية والدينية الأكثر تنوعًا وترابطًا في العالم، والتي تعايشت بسلام وتقاسمت تراثًا ثقافيًا وتاريخيًا مشتركًا لآلاف السنين. لدى شعوب هذه المنطقة الكثير من القواسم المشتركة عبر القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية. لسوء الحظ، على مدار القرن الماضي، عانت المنطقة من الانقسامات والصراعات والحروب المدمرة، مما أدى إلى إضعاف الدول والمجتمعات المستقطبة والمسلحة والمفقورة بشكل متزايد. إن الخسارة المستمرة للتنوع الغني في المنطقة بسبب السياسة الطائفية ونزوح السكان والهجرة المستمرة أمر مثير للقلق للغاية. يعتقد علاءالدين أن الوقت قد حان الآن لتجاوز الصراع وإيجاد طرق لتعزيز الحوار والتعافي والازدهار في جميع أنحاء المنطقة. وبناءً على ذلك، تم تصميم إطار العمل القيادي المحلي لإشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك صناع السياسات وقادة الرأي والمحسنين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتبادل الأفكار واستكشاف المبادرات التي تعزز الحوار بين المجتمعات، والتعاون عبر الحدود، والترابط الاقتصادي، وفي نهاية المطاف إعادة دمج بلاد الشام والعراق.

النموذج الأردني

نقل الدكتور سعيد بهاء المصري تحيات صاحب السمو الملكي الأمير الحسن وكلمات الحكمة والدعم الكامل لمبادرة منتدى الشام والعراق. قدم المصري رؤى حول كيفية الحفاظ على الاستقرار في الأردن على الرغم من الاضطرابات الإقليمية. وعزا ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية: الاستمرارية المؤسسية، وصنع السياسات الاقتصادية، وإدارة التنوع من خلال الشمولية. وعلى عكس جيرانها، حافظ الأردن على نظام حكم مستقر وقادر على التكيف تطور لمواجهة التحديات الجيوسياسية. ولعبت البراجماتية الاستراتيجية للملكية الهاشمية دورًا حاسمًا في ضمان بقاء المؤسسات وظيفية وفعالة على الرغم من الضغوط الخارجية.

وفقًا للمصري، خضع الأردن لتحول جوهري في أولويات الحكم في عهد الملك عبد الله الثاني، حيث احتلت التنمية الاقتصادية الأولوية على المناورات السياسية. وركزت الحكومة على جذب الاستثمار وتعزيز المرونة الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال سياسات اقتصادية شاملة. وكانت قدرة الأردن على تحقيق التوازن بين المصالح العرقية والطائفية والسياسية مفيدة في الحفاظ على السلام الداخلي. وعلى النقيض من العراق وسوريا، حيث أدت الانقسامات الطائفية إلى تأجيج عدم الاستقرار، تبنت الأردن سياسة الاعتدال والتكامل الوطني.

وتسلط هذه الدروس الضوء على أهمية البراجماتية الاقتصادية والمؤسسات القوية والحكم الشامل في ضمان الاستقرار على المدى الطويل. ومع ذلك، أقر المشاركون بأن نموذج الأردن قد لا يكون قابلاً للنقل مباشرة إلى العراق أو سوريا أو لبنان، حيث تواجه كل دولة تحديات داخلية فريدة من نوعها.

العراق والتحديات

يواجه العراق تحديات عميقة في مجال الحكم والاقتصاد أعاقت جهود إعادة الإعمار والإصلاح بعد الصراع. وقد حدد السفير العراقي في ألمانيا، لقمان فيلي، الفساد النظامي والتفتت الطائفي والسياسي وسوء الإدارة الاقتصادية باعتبارها الحواجز الأساسية أمام الإصلاح. لقد أدت عقود من الفساد السياسي وعدم الكفاءة الإدارية إلى تآكل الثقة العامة وإضعاف مؤسسات الدولة. وتعطي النخب السياسية الأولوية للمصالح الشخصية والفئوية، مما يجعل إصلاحات الحكم صعبة.

لقد أدى نظام تقاسم السلطة الطائفي في العراق إلى شلل السياسات، حيث تعيق الفصائل المتنافسة الإصلاحات الاقتصادية والحكومية الحاسمة. وعلى عكس نموذج الحكم المركزي في الأردن، يظل العراق منقسمًا على أسس طائفية وإثنية، مما يمنع اتخاذ القرارات الفعالة. وعلى الرغم من كونه أحد أكبر منتجي النفط في العالم، فقد فشل العراق في تنويع اقتصاده أو إنشاء قطاع خاص تنافسي. وقد أدى الاعتماد الشديد على عائدات النفط، إلى جانب عدم الكفاءة البيروقراطية، إلى توقف النمو الاقتصادي وساهم في ارتفاع معدلات البطالة والسخط الاجتماعي.

وأكد فيلي أن العراق يجب أن يتجاوز إدارة الأزمات ويتبنى التخطيط الاقتصادي الطويل الأجل. وبدلاً من السعي إلى تحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل، ينبغي لصناع السياسات أن يركزوا على تعزيز بيئة الأعمال المستدامة، والحد من البيروقراطية، والاستثمار في رأس المال البشري. بيد أن هذه الإصلاحات تتطلب إرادة سياسية قوية وتنفيذاً مستداماً ـ وهي المنطقة التي لا تزال العراق تعاني من صعوبات في تحقيقها.

مستقبل سوريا

لقد أدى الصراع الطويل الأمد في سوريا إلى تحطيم مؤسسات الدولة، ونزوح الملايين، وتدمير الاقتصاد. وشدد الدكتور عمار قحف على أن الاستقرار في سوريا يتطلب التحول من التدخلات الخارجية إلى جهود المصالحة الداخلية. وقد سدت منظمات المجتمع المدني فجوات الحكم في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، حيث قدمت الخدمات الأساسية حيث انهارت الحكومة. ومع ذلك، فإنها لا تزال مهمشة في المناقشات السياسية الرسمية.

إن غياب الحوار الوطني الموحد يمنع إعادة الإدماج السياسي. إن التدخل الأجنبي من إيران وروسيا وتركيا والولايات المتحدة يعقد هياكل الحكم، في حين يظل الاقتصاد في حالة سقوط حر، مما يؤدي إلى تعميق عدم الاستقرار الاجتماعي. وأكد قحف على ضرورة دمج المجتمع المدني السوري في أي إطار حكم مستقبلي، محذرًا من أن استبعاد الجهات الفاعلة الشعبية لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد عدم الاستقرار.

الحلول المقترحة:

في سياقِ مواجهةِ هذهِ التحدياتِ، قدمَ المشاركونَ في الجلسة مجموعةً منَ الحلولِ المقترحةِ، التي يمكنُ أن تُساهمَ في تحقيقِ الاستقرارِ والازدهارِ في المنطقةِ. وقد شددوا على أهميةِ تعزيزِ الثقةِ بينَ الشعوبِ وصناعِ القرارِ، من خلالِ الحوارِ والتواصلِ المستمرِ والبناءِ. كما دعوا إلى تفعيلِ التعاونِ الإقليميّ في مختلفِ المجالاتِ، لاسيما الاقتصاديةِ والثقافيةِ، من خلالِ إطلاقِ مشاريعَ مشتركةٍ وبرامجَ تبادلٍ تُساهمُ في تقريبِ وجهاتِ النظرِ وتوحيدِ الجهودِ. ومن بين المقترحات العملية، فكرة إنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز من العراق عبر الأردن أو سوريا ولبنان، وبناء الطرق والسكك الحديدية لتسهيل التجارة والسياحة، وتبادل المنح الدراسية بين الجامعات.

ونوقشت خلال الجلسة مشاريع اقتصادية كبرى مطروحة في المنطقة، مثل ميناء الفاو وطريق التنمية في العراق. وقد تم التأكيد على أهمية هذه المشاريع، وضرورة ربطها برؤية إقليمية شاملة للتنمية والتعاون الاقتصادي. كما تم اقتراح مشاريع أخرى في مجال الطاقة، مع التأكيد على أهمية العمل الهادئ والبعيد عن التشنجات الدولية في تنفيذ هذه المشاريع.

وفيما يتعلقُ بالحوكمةِ الرشيدةِ، أكدَ المشاركونَ على ضرورةِ تطبيقِ مبادئِ الحوكمةِ الرشيدةِ في جميعِ مؤسساتِ الدولةِ، من خلالِ تعزيزِ الشفافيةِ والمساءلةِ ومكافحةِ الفسادِ. كما دعوا إلى تبني استراتيجياتٍ للتنميةِ المستدامةِ، تراعي البعدَ الاقتصاديَّ والاجتماعيَّ والبيئيَّ، وتضمنُ تحقيقَ التنميةِ الشاملةِ والمستدامةِ. وقد تم اقتراح إنشاء منتدى بلاد الشام والعراق كمنصة غير

حكومية وغير رسمية تهدف إلى توفير مساحة لشعوب المنطقة للتعبير عن اهتمامها والسعي لتحقيق مصالحها.

وقد تم التأكيد على أهمية الإرادة السياسية والمجتمعية في تحقيق هذه الأهداف، مع ضرورة إيجاد سردية إيجابية للمستقبل. وقد تم اقتراح نماذج مختلفة يمكن أنشاؤه للتعاون الإقليمي، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي، وجمعية مواطنين لبلاد الشام والعراق، ومجتمع مائي أو للطاقة المتجددة. كما تم التأكيد على أهمية تغيير منهج التفكير من معادلة صفرية إلى معادلة ربح وربح. وقد أشار سيد المصري إلى أهمية التركيز على تحسين الواقع المعيشي للناس، وأن الإصلاحات السياسية يجب أن تخدم الإنسان. كما أكد على أهمية الوسطية في التعامل مع مختلف القوميات والأديان والمذاهب.

دور المجتمع المدني، الحوار، والتجارب الدولية

أكد المشاركون على الدورِ الهامّ الذي يلعبهُ المجتمعُ المدنيُّ في تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ، من خلالِ المساهمةِ في صياغةِ السياساتِ وتنفيذِها، ومراقبةِ أداءِ المؤسساتِ الحكوميةِ، وتعزيزِ المشاركةِ المجتمعيةِ. فالمجتمعُ المدنيُّ يُعتبرُ شريكاً أساسياً في عمليةِ التنميةِ، حيثُ يُمثلُ صوتَ الشعبِ ويعكسُ تطلعاتِهِ واحتياجاتِهِ. وقد نوقش دور المجتمع المدني في سوريا، حيث اعتبره المشاركون مؤهلاً للمساهمة في أية مبادرة مستقبلية، رغم أن تجربته لا تزال ناشئة. وقد تم التأكيد على أهمية دعم المجتمع المدني وتوفير المساحات الحوارية له. كما تم التأكيد على أهمية التواصل بين مختلف مكونات المجتمع المدني في سوريا.

كما وشدد المشاركون على أهميةِ الحوارِ والتواصلِ المستمرِ بينَ مختلفِ الأطرافِ المعنيةِ، من أجلِ التوصلِ إلى حلولٍ توافقيةٍ تُخدمُ مصالحَ جميعِ شعوبِ المنطقةِ. فالحوارُ هو السبيلُ الأمثلُ لحلِّ النزاعاتِ وتجاوزِ الخلافاتِ، وبناءِ توافقٍ وطنيٍّ حولَ القضايا المصيريةِ. وقد أشار المشاركون إلى أهمية الحوار الإقليمي، بمشاركة جميع الفاعلين، بما في ذلك تركيا، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. كما تم التطرق إلى أهمية الحوار مع الولايات المتحدة، باعتبارها فاعلاً مؤثراً في المنطقة، من أجل الوصول إلى تفاهمات حول مستقبل المنطقة. وقد تم التأكيد على أهمية أن يكون الحوار شاملاً لجميع الأطراف، وأن يهدف إلى تحقيق الاستقرار وتحسين الواقع المعيشي للناس.

تم خلال الجلسة التطرق إلى تجارب دولية مختلفة، مثل التجربة الألمانية في التكامل بعد الحرب، والتجربة اليابانية. وقد تم عرض دروس من هذه التجارب، مع التأكيد على ضرورة عدم استنساخها بشكل كامل، بل الاستفادة منها بما يتناسب مع خصوصية

المنطقة. وقد تم التأكيد على أهمية الإرادة السياسية والمجتمعية بالموازاة في تجاوز الأزمات، كما يتضح من التجربة الألمانية في دمج الألمانيتين. كما تم التطرق إلى تجربة الأردن في الحفاظ على الاستقرار، والتجربة الأمريكية في دعم التكامل.

الخلاصة:

إن تحقيقَ الاستقرارِ والازدهارِ في بلادِ الشامِ والعراقِ يتطلبُ جهوداً مشتركةً من جميعِ الأطرافِ المعنيةِ، من خلالِ تعزيزِ الثقةِ والتعاونِ الإقليميّ، وتطبيقِ مبادئِ الحوكمةِ الرشيدةِ، وتبني استراتيجياتٍ للتنميةِ المستدامةِ. كما أكد المشاركون على أهميةِ دورِ المجتمعِ المدنيّ في تحقيقِ التنميةِ المنشودةِ، وضرورةِ إشراكِ الشبابِ في صياغةِ مستقبلِ المنطقةِ. وقد تم التأكيد على أهمية الحوار والتواصل، والاستفادة من التجارب الدولية، والعمل على تنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى. وهذه كلها تنصب في الحاجة لبناء منصة رائدة ومختصة بالعمل على تحقيق هذه الأهداف. وكما ذكر أكد دلاور علاءالدين في البداية، يجب أن تصبح منتدى الشام والعراق منصة لا غنى عنها للتفكير والعمل الجماعي، خارج الصراعات، لحماية وإعادة دمج المجتمعات المتنوعة في بلاد الشام والعراق، وخاصة المكونات العرقية والدينية.

ملتقى الشرق الأوسط

٣٠ نوفمبر/تشرين الأول ٢٠٢٤

لمشاهدة فديو جلسة الإطلاق

منتدى الشام والعراق: منصة للتعاون والتكامل الإقليمي

https://www.meri-k.org/?p=٣٥٢٨١&lang=ar

منتدى الشام والعراق

الهيكل التنظيمي المقترح والشروط المرجعية

أولا: الرسالة والغرض

يُعدّ منتدى الشام والعراق شبكة تعاونية تضمّ مراكز فكرية ومؤسسات بحثية في جميع أنحاء بلاد الشام والعراق. يهدف إلى تعزيز السلام والازدهار والقدرة على الصمود من خلال التعاون الإقليمي في مجالات البحث والحوار وابتكار السياسات. يُسهّل المنتدى المشاريع والمنشورات والفعاليات المشتركة التي تعكس القيم المشتركة والرؤى المحلية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي

أ) الجمعية العامة للمنتدى

يتكون منتدى الشام والعراق من جميع مراكز الفكر الأعضاء، ويجتمع مرة واحدة على الأقل سنويًا، حضوريًا أو افتراضيًا. يُقرّ الحاضرون، بالأغلبية البسيطة، التوجهات الاستراتيجية، ويؤيدون المبادرات التعاونية، ويستعرضون التقدم المحرز على مستوى الشبكة.

ب) المنسق الدوري العام

- سيتولى مركز فكري تنسيقي رئيسي من إحدى الدول المشاركة منصب منسق منتدى الشام والعراق لمدة تتراوح بين ١٢ و٢٤ شهرًا. وسيتمّ التناوب على هذا الدور لضمان القيادة المشتركة والمساواة في الملكية. • يُشرف على تنسيق أنشطة الشبكة، ويُمثل منتدى الشام والعراق في المحافل الإقليمية والدولية.
- يضمن الاستمرارية ويُسهّل التواصل بين المجموعات الوطنية.

ج) منسقون وطنيون (منسق واحد لكل دولة)

تُعيّن في كل دولة ضمن منطقة الشام والعراق منسقًا وطنيًا واحدًا للمساعدة في عقد مناقشات محلية، وتسهيل شراكات المشاريع داخل الدولة، والتواصل مع المنسق الإقليمي.

د) مجموعات المشاريع (التعاون القائم على المشاريع)

يمكن لأي عضوين أو أكثر في منتدى الشام والعراق سواءً داخل الدولة أو عبر الحدود - إطلاق مشاريع مشتركة، والتقدم بطلبات للحصول على منح، واستضافة فعاليات، والمشاركة في نشر البحوث تحت مظلة المؤسسة. جميع الأعضاء مستقلون، ولكن يجب تصنيف الأنشطة التعاونية كمبادرات تابعة للمؤسسة.

ثالثا: مبادئ العمل

تلتزم جميع المنظمات الأعضاء بما يلي:

- المشاركة الطوعية والمرنة: يشارك الأعضاء بوتيرتهم وقدراتهم الخاصة.
- الاستقلالية والتضامن: يتمتع كل عضو باستقلالية تامة، لكنه ملتزم بالرؤية الجماعية والدعم المتبادل وتبادل المعرفة.
- دعم الهوية المؤسسية وجمع التبرعات: ينبغي على جميع الأعضاء الترويج بنشاط لهوية منتدى الشام والعراق ومساعدة الآخرين في الحصول على التمويل، حتى لو لم يكونوا مستفيدين مباشرين.
- التصنيف والتقدير: يمكن تصنيف الأنشطة على أنها "مبادرة من مبادرات منتدى الشام والعراق" حيث يُظهر التعاون والتعلم والتضامن مع الأعضاء الآخرين.

رابعا: الأنشطة والاجتماعات

يعقد منتدى الشام والعراق اجتماعاته مرة واحدة على الأقل سنويًا، باستخدام المؤتمرات الإقليمية أو الدولية القائمة عند الإمكان، أو من خلال تأمين رعاية لاجتماعات مستقلة. ستركز الاجتماعات على أولويات السياسات، وتطوير المشاريع، واستراتيجيات توسيع الشبكة واستدامتها.

خامسا: المنصات المشتركة

ينبغي على كل منظمة عضو الاحتفاظ بصفحة أو رابط مخصص على موقعها الإلكتروني المؤسسي للمنتدى، لتعزيز الرؤية، وإبراز العمل المشترك، وتبادل الفرص.

ستُشكّل أشكال أخرى من المنصات الإلكترونية المشتركة (مثل الموقع الإلكتروني أو النشرة الإخبارية) مساحةً مركزيةً لنشر المخرجات التعاونية، والترويج للفعاليات، وتسهيل تبادل الموارد.

سادسا: العضوية والتوسع

عضوية منتدى الشام والعراق مفتوحة لمراكز الفكر ومؤسسات البحث في بلاد الشام والعراق التي تتوافق مع رسالة المنتدى. يُشجَّع الأعضاء الحاليون على ترشيح مشاركين جدد وتوسيع نطاق الشبكة. يُقبل الأعضاء الجدد بتوصيات من عضوين حاليين أو أكثر، وبتوافق واسع في الآراء.

سابعا: العضوية الفخرية

قد يشمل الأعضاء الفخريون مؤسساتٍ دولية، ومعاهد بحثية، وجامعات، وهيئات خيرية، أو منظمات أخرى مقرها خارج بلاد الشام والعراق، والتي تُساهم بشكل كبير في نجاح المنتدى، من خلال الدعم المالي، والاستشارات الاستراتيجية، والمشاريع التعاونية، أو بناء القدرات. يُضيف الأعضاء الفخريون قيمةً، ويطرحون وجهات نظر عالمية، ويعززون مصداقية المنتدى ونطاقها.

منتدى الشام والعراق

٢ يونيو/حزيران ٢٠٢٥

تقرير مؤتمر عمّان

لمنتدى الشام والعراق

دلاور علاء الدين

منسق منتدى الشام والعراق
رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
(MERI)

خوكر وريا

باحث متقدم
مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
(MERI)

٢ يونيو/حزيران ٢٠٢٥

منتدى الشام والعراق

تقرير مؤتمر عمّان

الملخص التنفيذي

افتُتح منتدى الشام والعراق رسميًا في ملتقى الشرق الأوسط في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤ في أربيل، إقليم كوردستان العراق، وعقد أول مؤتمر له بعد الإطلاق في عمّان في ٢ يونيو/حزيران ٢٠٢٥. وشارك قادة مراكز الفكر وخبراء السياسات وعدد من الشركاء الأوروبيين في صياغة هذه المنصة طويلة الأمد، القائمة على المعرفة والتي تهدف إلى مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة. ويسعى المنتدى إلى بناء شبكة متنامية من مؤسسات السياسات وصانعي السياسات لتعزيز التعاون الشامل بقيادة محلية في جميع أنحاء بلاد الشام والعراق.

وحددت الجلسة الأولى رؤية المنتدى، مؤكدةً على التحول من التحليل السلبي إلى المشاركة الفاعلة. وأكد المشاركون على أهمية الملكية المحلية والفرصة الفريدة لمراكز الفكر لصياغة الحوار في ظل تفاقم حالة عدم اليقين الجيوسياسي. وتم تحديد مجتمعات الشام والعراق على أنها مترابطة تاريخيًا، ولكن بلدانها مجزأة مؤسسيًا، مما يتطلب تعاونًا متجددًا. أكد المشاركون الأوروبيون على أن عدم الاستقرار في المنطقة له تداعيات عالمية، مما يعزز الحاجة إلى استجابات جماعية محلية.

ركزت الجلسة الثانية على هيكل المنتدى وآلياته التشغيلية. واقترح نموذج قيادة تناوبية وتنسيق لامركزي للحفاظ على الشمولية والمرونة. وللحفاظ على الزخم، أوصى المشاركون بزيادة وضوح الرؤية من خلال الاتصالات الاستراتيجية، والفعاليات السابقة للمؤتمر، والمبادرات المركزة في مجالات الزراعة والطاقة والثقافة. وتم الإقرار بالتحديات الهيكلية مثل هشاشة الدولة والجهات الفاعلة المسلحة، ولكن تم التركيز على إطلاق برامج عملية وقابلة للتطوير.

تناولت الجلستان الثالثة والرابعة كيفية ترجمة الحوار إلى تعاون. وشملت التوصيات الاستثمار في رأس المال البشري، والمبادرات العابرة للحدود، والبحوث المشتركة، وبرامج المنح الدراسية. وتمت الإشارة إلى المرونة المناخية، وإشراك الشباب، والتكامل الاقتصادي كأولويات استراتيجية. وحثّ المشاركون المنتدى على أن يكون منصةً لعقد اجتماعات لوضع سياسات إقليمية تعددية وعابرة للقطاعات.

واستكمالاً للمناقشات المؤسسية، سلطت جلسة مخصصة لسوريا الضوء على دورها المحوري في تشكيل مستقبل المنطقة. واعتُبر سقوط نظام الأسد وصعود قيادة جديدة بمثابة فرصة لإعادة الإعمار الشامل والتكامل الإقليمي. وأيد المنتدى إعادة دمج الفصائل المسلحة في هياكل الدولة، محذرًا من أن نزع السلاح دون إشراك الجميع قد يُؤدي إلى التشرذم. ودعا الخبراء إلى اللامركزية القائمة على التنمية، لا على العرق، وشددوا على ضرورة المساءلة، لا سيما فيما يتعلق بإعادة دمج الموالين السابقين للنظام دون تدقيق.

وفي سياق جيوسياسي أوسع، أقر المنتدى بإعادة تنظيم إقليمي كبير. ويشير تراجع النفوذ الإيراني، والتباعد بين دول الخليج وبلاد الشام، والأزمات التي لم تُحل، مثل أزمة فلسطين، إلى الحاجة إلى رؤية إقليمية جديدة. واعتُبر العراق رمزًا للإمكانات والهشاشة ومفتاحًا لهذا الجهد.

واختتم المنتدى أعماله بالدعوة إلى تفعيل إقليمي قائم على الحوار القائم على الأدلة، والحوكمة الشاملة، وهيكلية جديدة للتعاون بقيادة جهات فاعلة محلية، مع إمكانية أن تكون سوريا حجر الزاوية في هذا التجديد.

التوصيات السياساتية

١- الرؤية الإقليمية والفاعلية

- وضع استراتيجية إقليمية محددة ذاتيًا:

تشجيع دول بلاد الشام والعراق على صياغة رؤية استراتيجية متجذرة في المصالح الإقليمية المشتركة، مع إعطاء الأولوية للتعاون والسيادة المشتركة والاستقلال عن الجهات الخارجية.

- تمكين الفاعلية الإقليمية من خلال المنتدى:

استخدام منتدى الشام والعراق كمنصة جامعة وداعمة للمبادرات المحلية، وتنسيق الحوار، واحتضان السياسات والمشاريع والشراكات ذات الملكية الإقليمية.

- مأسسة القيادة التناوبية واللامركزية:

اعتماد نموذج حوكمة مرن وشامل للمنتدى، يتميز بقيادة تناوبية وعضوية مرنة، مما يُمكّن المؤسسات الإقليمية المتنوعة من قيادة مبادرات ذات الطابع الموضوعي بشفافية وتنسيق.

٢- الحوكمة والشمول والعدالة

- تطوير نماذج حوكمة شاملة ولامركزية في بلاد الشام والعراق:

تعزيز اللامركزية الديمقراطية القائمة على أساس جغرافي لتعزيز الملكية المحلية والحوكمة المستجيبة، لا سيما في الدول الهشة.

- ضمان الحوارات الشاملة والمشاركة السياسية:

ضمان الإدماج المنظم للنساء والشباب والأقليات والمجتمعات المهمشة في جهود بناء السلام وبناء الدولة.

- تعزيز مكافحة الفساد والمساءلة المؤسسية:

دعم إصلاحات الحوكمة التي تُقلل من نفوذ الميليشيات، وتُعزز الثقة المدنية، وتُبني مؤسسات خاضعة للمساءلة في جميع أنحاء المنطقة.

- إعطاء الأولوية للعدالة الانتقالية والإصلاح القانوني

إنشاء آليات موثوقة للمساءلة والمصالحة والإصلاح القانوني لمعالجة انتهاكات الماضي ومنع الإفلات من العقاب.

٣- الانتعاش الاقتصادي والتكامل

- تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي:

إعطاء الأولوية للمبادرات العملية العابرة للحدود في مجالات الطاقة والتجارة والزراعة والبنية التحتية الرقمية لتعزيز التنمية المشتركة والترابط.

- ربط إعادة الإعمار بالنمو الشامل والعدالة الاجتماعية:

ربط جهود إعادة الإعمار، لا سيما في سوريا وفلسطين، بنماذج اقتصادية عادلة، بما في ذلك دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة،

وخلق فرص العمل، والتنمية القائمة على الكرامة.

- الاستفادة من العراق وسوريا كحلقتي وصل اقتصاديتين:

الاستفادة من التحول السياسي في العراق وجغرافية سوريا لتعزيز التجارة الإقليمية، وعودة اللاجئين، وتنقل العمالة.

٤- القدرات المدنية، والهوية، ورأس المال البشري

- تعزيز المواطنة الشاملة وبناء الهوية:

دفع الإصلاحات التي تبني هويات وطنية تعددية ودولة شاملة، لا سيما في مجتمعات ما بعد الصراع والمجتمعات المنقسمة.

- تمكين الشباب والنساء والفئات المهمشة كمشاركين في صنع القرار:

تجاوز التمثيل إلى المشاركة الفعالة من خلال دمج هذه الفئات في وضع الاستراتيجيات الإقليمية وتطوير السياسات.

- تعزيز التبادل بين الأديان والثقافات والمدن:

دعم البرامج العابرة للحدود التي تبني الثقة والتفاهم بين الثقافات والتعاون المدني بين المجتمعات المتصدعة.

٥- المعرفة والبحث والتعليم

- إطلاق برامج إقليمية للأبحاث والمنح الدراسية والتبادل:

إنشاء زمالات أكاديمية، ومدارس صيفية، وشراكات عابرة للحدود لتعزيز التضامن الإقليمي والقدرة على وضع السياسات.

- إنشاء منصة مشتركة للمعرفة والبيانات:

بناء مركز رقمي مفتوح المصدر لمشاركة الأبحاث والبيانات وأدوات السياسات لاتخاذ قرارات مستنيرة وتعاونية.

- إنشاء شبكة إقليمية لمراكز الفكر:

تعزيز التعاون بين مؤسسات البحث غير الحزبية لإيجاد حلول سياسية، وصياغة الحوار، وتوجيه أجندات الإصلاح.

٦- الأمن، وإعادة الإدماج، والمرونة

- تعزيز هيكلية أمنية إقليمية جديدة:

إطلاق حوارات شاملة لتصميم إطار أمني جديد يتناول الديناميكيات الإقليمية الجديدة ويحد من التشرذم الجيوسياسي.

- دعم الإصلاح الأمني المرتكز على إعادة الإدماج:

دمج المقاتلين السابقين في أطر عمل خاضعة للمساءلة ومعتمدة كجزء من إصلاح قطاع الأمن الوطني، مع تجنب نماذج نزع السلاح المزعزعة للاستقرار.

- إعادة صياغة الهجرة والتطرف كقضايا استراتيجية:

معالجة النزوح والتطرف من خلال الكرامة الاقتصادية، والتنمية الشاملة، والتعاون مع الشركاء الدوليين

المنظمات الممثلة في أجتماع عمّان
لمنتدى الشام والعراق

العراق

- مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
- مركز عشتار لدعم الديمقراطية
- مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

الأردن

- مركز الدراسات الاستراتيجية
- منتدى الفكر العربي
- معهد السياسة والمجتمع

سوريا

- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية
- منصة "DeFacto" الحوارية
- الحوار الإنساني

لبنان

- معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت
- المركز اللبناني لدراسات السياسات
- معهد الشرق الأوسط للأبحاث والدراسات الاستراتيجية

فلسطين

- معهد التقدم الاجتماعي والاقتصادي

الشركاء الأوروبيون

- الحوار الإنساني (سويسرا)
- مؤسسة كونراد أديناور (الأردن وألمانيا)

البرنامج وعناوين الجلسات
في مؤتمر عمّان

الجلسة الأولى: منتدى الشام والعراق: منصة لتعزيز الحوار والتعاون والتكامل الإقليمي.

التركيز:

- تحديد رؤية المنتدى ورسالته وإطاره الهيكلي.
- بناء شراكات فعّالة وآليات تنسيق.
- مواجهة تحديات السياسات في المنطقة.

الصيغة: عقد وفقًا لقواعد تشاتام هاوس

الجلسة الثانية: صناعة المستقبل معًا: أفكار ومبادرات وسبل للتعاون.

التركيز:

- تحديد فرص التعاون الإقليمي.
- إشراك الجهات المعنية الخارجية والشركاء الدوليين.
- إطلاق مبادرات عملية وأنشطة مستقبلية.

الصيغة: عقد وفقًا لقواعد تشاتام هاوس

الجلسة الثالثة: سوريا الجديدة: محورٌ لمنطقة بلاد الشام والعراق

التركيز:

- التحول السوري وتأثيره الإقليمي.
- التأثير الإقليمي على مستقبل سوريا.

الجلسة الرابعة: الديناميات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط: أي مستقبل نريد؟

التركيز:

- دور الجهات الخارجية الفاعلة في استقرار المنطقة ورسم ملامح المستقبل.
- من الصراع إلى التعاون: بناء إطار عمل للسلام الدائم.

مؤتمر منتدى الشام والعراق في عمّان

نظرة عامة

انعقد أول اجتماع لمنتدى الشام والعراق منذ انطلاقه في كلية الحسين بن عبد الله الثاني للعلوم السياسية والدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمّان، في ٢ يونيو/حزيران ٢٠٢٥. ونُظّم الاجتماع بالتعاون بين مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ومركز الدراسات الاستراتيجية في الأردن، ومؤسسة كونراد أديناور شتيفتونج. وقد جمع المنتدى قادة مراكز الفكر الإقليمية، وخبراء وصانعي سياسات بارزين من جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وكان الهدف هو تعزيز منتدى الشام والعراق كمنصة دائمة قائمة على المعرفة، قادرة على تعزيز الاستجابات الجماعية للتحديات الإقليمية المشتركة. وأكد المشاركون على الإمكانات التحويلية لمراكز الفكر في ظلّ حالة عدم اليقين الجيوسياسي. بدلاً من الاكتفاء بدور المراقب، طُلب من مؤسسات المعرفة الاضطلاع بدور فاعل في تشكيل مستقبل المنطقة. وقيل إن وظيفتها تتجاوز البحث، لتعمل كمراكز تشاور، تُطلع صانعي القرار والجمهور على حد سواء في لحظات التقلبات الاستراتيجية.

وُصفت بلاد الشام والعراق ليس فقط كمنطقتين متجاورتين، بل كجزء من مشهد ثقافي وتاريخي متشابك مزقته قرن من الاضطرابات السياسية. ودعا المشاركون إلى حركة فكرية متجددة لإعادة بناء الثقة، وإصلاح الروايات المجزأة، وإعادة تصور التعاون الإقليمي من خلال حوار السياسات والتعاون المؤسسي.

وعند التأمل في التداعيات الأوسع، أشار المساهمون الأوروبيون إلى أن التطورات في أماكن مثل غزة وسوريا ولبنان تُشكل جزءًا من إعادة تنظيم عالمية أوسع. وجادلوا بأن لعدم الاستقرار الإقليمي تداعيات دولية، مما يتطلب نهجًا منسقًا تقوده أصوات بلاد الشام والعراق، ويشارك فيه الشركاء الخارجيون لدعم رؤية مشتركة طويلة الأمد.

تعزيز الحوار والتعاون والتكامل الإقليمي

الجلسة الأولى

ركزت النقاش على مأسسة المنتدى وانتقلت من الحوار المفاهيمي إلى صياغة إطار عمل وخارطة طريق عملي ملموس. وناقش المشاركون كيفية بناء الجهات الفاعلة الإقليمية منصة مستدامة للتأثير على السياسات، وتعزيز التعاون، ودعم التنمية الشاملة في منطقة لطالما اتسمت بالتشرذم والتقلب. جمعت الجلسة صانعي السياسات والباحثين والمحللين الإقليميين لمناقشة التحديات المشتركة، مع تمهيد الطريق لحلول تعاونية محلية الطابع. في جوهره، لم يُقدَّم المنتدى كمجرد تجمع لأفراد متشابهي التفكير، بل كشبكة ملتزمة بالتنسيق الاستراتيجي، والتعلم عبر الحدود، وبناء الثقة.

هيكلة المنتدى: الرؤية، والمرونة، والملكية المحلية

افتُتحت الجلسة برؤية شاملة للمنتدى كائتلاف لامركزي، مرن، وقائم على الثقة. بدلاً من اعتماد نموذج مؤسسي جامد، يُصمَّم منتدى ريادة الأعمال المحلية كمنصة ديناميكية ومتطورة، تسترشد بالتنسيق الطوعي والمساءلة المتبادلة. تم اقتراح نموذج تناوبي للقيادة والتنسيق، يسمح للمؤسسات المشاركة بالتناوب على تنظيم ورش عمل مواضيعية على المستوى الوطني، وإدارة قنوات الاتصال، وعقد المشاورات. يهدف هذا النموذج إلى إضفاء طابع ديمقراطي على المسؤولية، وضمان عدم هيمنة جهة فاعلة واحدة على جدول أعمال المنتدى.

وفي موازاة ذلك، شدد المشاركون على أهمية الوضوح والاستمرارية. وشُجِّعت المؤسسات الأعضاء على تخصيص صفحات خاصة بالمنتدى على مواقعها الإلكترونية لتسهيل تبادل المعلومات، والحفاظ على الزخم، وجعل عمل المنتدى في متناول الجهات المعنية الإقليمية. كما اقتُرحت اجتماعات غير رسمية قبل المؤتمر كوسيلة لتعميق الثقة وتعزيز التعاون في بيئة خاصة وصريحة، خالية من الضغوط الخارجية والرقابة العامة.

ترتكز الروح الأساسية للمنتدى على الملكية المحلية. يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية الانتقال من المشاركة التفاعلية إلى المشاركة الاستباقية، باستخدام المعرفة والأدلة والخبرة لتشكيل مستقبلها بدلاً من الرضوخ للمبادرات الخارجية. يهدف منتدى القيادة المحلية إلى تمكين المشاركين من خدمة مصالحهم الوطنية والصالح الإقليمي الأوسع من خلال الحوار الجماعي والمسؤولية المشتركة.

التحديات المشتركة والتفكير الاستراتيجي

أكد المشاركون باستمرار على المعضلات الهيكلية والسياسية المشتركة التي تواجه بلاد الشام والعراق. وتشمل هذه المعضلات انتشار الجماعات المسلحة، وضعف مؤسسات الدولة، والتفكك الاقتصادي، وتآكل ثقة الجمهور. ومع ذلك، تكمن في هذه التحديات المشتركة فرصة للابتكار والتقارب.

دعا العديد من المشاركين إلى تحديد "محور" موحد، أو موضوع أو قطاع قادر على ترسيخ المبادرات المشتركة. وسواءً من خلال الأعمال الزراعية، أو الطاقة المتجددة، أو التعاون الثقافي، يجب أن ينتقل المنتدى من مجرد توثيق المظالم إلى بناء رؤى مشتركة ومبادرات عملية. هذا التوجه الاستشرافي ضروري إذا ما أُريد للمنتدى أن يتطور إلى أكثر من مجرد منتدى للحوار، وأن يصبح محركًا للتحول الإقليمي العملي.

وجهات نظر وطنية: حقائق معقدة، ضرورات مشتركة

شهدت الجلسة مناقشات معمقة للسياقات الوطنية، مسلطةً الضوء على الصراعات المتنوعة والمترابطة في بلاد الشام والعراق.

في لبنان، ركز النقاش على أربع عقبات رئيسية: قضية نزع السلاح الشائكة في الجنوب، وتعثر إعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب، ونقص التمويل الدولي المرتبط بغياب إصلاحات الحوكمة، وانخراط البلاد في ديناميكيات إقليمية أوسع. وعُزي هذا الركود إلى انهيار الآليات الداخلية للحوار والتوافق، مما أدى إلى شلل سياسي رغم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة.

في سوريا، رسم المتحدثون صورة لمجتمع مجزأ يكافح من أجل التعافي في غياب رؤية وطنية متماسكة. وقد أدى الانفصال بين المؤسسات - الجامعات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام - إلى تفاقم الانقسامات الداخلية. ويهدد إعادة التأكيد على السيطرة المركزية مسألة التعددية الثقافية في سوريا، في حين لا تزال جهود المصالحة بين المناطق النائية ودمشق ضعيفة. كان من المواضيع

المتكررة هو الحاجة إلى حوكمة عادلة، وبناء هوية شاملة، ونزع سلاح الميليشيات المدعومة من الخارج، والتي بدونها يبدو الاستقرار طويل الأمد بعيد المنال.

وُصف الأردن بأنه مستقر سياسيًا ولكنه هش اقتصاديًا. وبينما حدّ عدم الاستقرار الإقليمي من آفاق نموه، لا يزال الأردن في موقع استراتيجي للاستفادة من التعاون الإقليمي. وأكد المتحدثون أن مشاركة الأردن في الاتحادات الاقتصادية الإقليمية ومشاريع البنية التحتية متعددة الأطراف يمكن أن توفر مسارات جديدة للتنمية والمرونة، لا سيما في معالجة القضايا الملحة مثل ندرة المياه والضغط الديموغرافي.

وفي العراق، ركزت المناقشات على الفساد المتجذر والإرث الدائم للجماعات المسلحة التي تتجاوز الحدود الوطنية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد من نفوذ الميليشيات وزيادة المشاركة المدنية، لا سيما بين الشباب والنساء، إلا أن التشرذم السياسي وانعدام الرؤية لدى النخبة لا يزالان يعيقان الإصلاح. كما أن التوترات غير المحسومة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، إلى جانب التهديدات الأمنية المتدفقة من سوريا، تزيد من تعقيد مسار العراق نحو المستقبل.

وُصفت **فلسطين** كمجتمعٍ يعاني من ضائقةٍ اقتصادية، ويعاني من انهيارٍ اقتصادي، وأزمةِ حوكمة، وشعورٍ باليأس السياسي. وقد أدى الشلل المالي للسلطة الفلسطينية، الذي تفاقم بسبب القيود الإسرائيلية وإرهاق المانحين، إلى تشتت المجتمع المدني ونقصٍ في الموارد. وساهمت القيود المفروضة على الحركة وتقلص الآفاق السياسية في خلق جوٍّ عامٍّ من اليأس، مما سلّط الضوء على الحاجة المُلِحّة للتضامن الإقليمي والدعم الاستراتيجي.

الخاتمة: من التأمل إلى العمل

اختُتمت الجلسة بنداءٍ مُلِحّ ولكنه مُقلق: الوقت ليس في صالح المنطقة. فإذا فشلت الدول في الاستجابة للمطالب العامة المتزايدة وتفاقم عدم الاستقرار، فإنها تُخاطر بالتعرض للتهديد من قِبَل جهاتٍ فاعلةٍ غير حكومية تملأ الفراغ بأيديولوجياتٍ متطرفةٍ وعنف. واتفق المشاركون على أن العسكرة والتشرذم لم يعودا اتجاهين مستدامين. ويجب أن يُبنى الطريق إلى الأمام على الثقة والتعاون والملكية الإقليمية.

يُقدّم منتدى الشام والعراق نفسه كمساحةٍ لتحقيق هذه الأهداف، ليس من خلال التصريحات الكبرى، بل من خلال الحوار والتعاون المحليّ المُستمرّين، وصنع السياسات القائمة على الأدلة. بترسيخ الحوار الإقليمي على الثقة والهدف المشترك، يُوفر المنتدى منصةً فريدةً للدفع بعهدٍ جديدٍ من التكامل والمساءلة والسلام الشامل. وقد أرست هذه الجلسة أسسَ بنيةٍ متينةٍ للتعاون تضع مستقبل بلاد الشام والعراق في أيدي الأكثر تضررًا من مصيره.

صناعة المستقبل معا: أفكار ومبادرات ومسارات للتعاون

الجلسة الثانية

من التشخيص إلى التصميم

انتقلَت مناقشات منتدى الشام والعراق للحوار من تحليل الأزمات الإقليمية إلى اقتراح حلولٍ منظمة وتعاونية. دُعي المشاركون إلى تجاوز النقد وتصوّر مستقبلٍ قائم على مبادراتٍ ملموسةٍ ومملوكةٍ إقليميًا. وتمحور النقاش حول ثلاثة محاور مترابطة:

- الاستثمار في رأس المال البشري.
- تفعيل التآزر العابر للحدود.
- تطوير نقاط دخولٍ عمليةٍ وغير مُسيّسةٍ للتعاون.

لم يقتصر التركيز على الأفكار فحسب، بل امتد إلى تفعيلها لضمان جدوى المنتدى وتأثيره العملي على المدى الطويل.

إدراك الإمكانات وتحديد الأولويات

على الرغم من استمرار عدم الاستقرار، لا تزال منطقة بلاد الشام والعراق غنيةً برأس المال البشري والتنوع الثقافي. هناك حاجةٌ إلى مأسسة المواطنة الشاملة، ووضع أجندة تنميةٍ إقليميةٍ تُركّز على المشاريع الكبرى والأطر متعددة الأطراف التي تُركّز على التكامل بدلاً من التماثل. وقيل إن المنتدى لا ينبغي أن يطمح إلى محو الاختلافات، بل إلى العمل بشكل مثمر في إطارها.

وأعرب المشاركون عن هذا التفاؤل الاستشرافي. وطُرحت أفكار لمبادرات ملموسة لتعزيز التكامل الإقليمي. على سبيل المثال: إطلاق منح دراسية وتبادلات أكاديمية كوسيلة لبناء الجسور بين المجتمعات؛ وربط منتدى الشام والعراق بالعواصم الأوروبية من خلال حوارات السياسات؛ واستخدام الدبلوماسية العامة لدعم التكامل الإقليمي، ليس من خلال توجيهات خارجية إلزامية، بل كشراكة قائمة على تمكين الجهات الفاعلة المحلية.

المثالية السياسية ليست شرطًا أساسيًا للتعاون الإقليمي. واستنادًا إلى أمثلة من جنوب شرق آسيا، غالبًا ما تبدأ جهود التكامل الهادفة في أوقات عدم اليقين والاستبداد. وقيل إنه يجب على بلاد الشام والعراق ألا ينتظرا الظروف السياسية المثالية، بل أن يغتنما فرص التعاون كلما أمكن، ويتصرفا بحزم لمواكبة الحقائق المتغيرة.

التحديات المشتركة كمنصات للتعاون

أُشير إلى عدة دول، لا سيما سوريا والعراق ولبنان، باعتبارها تواجه معضلات مشتركة، مثل إعادة دمج الفصائل المسلحة، واستيعاب التعددية، وتحقيق التوازن بين تنوع الهوية وتماسك الدولة. اقتصاديًا، كان انخفاض النمو، والبطالة، وعدم كفاءة إدارة الموارد من الشواغل المشتركة، حتى بين الدول ذات مستويات الناتج المحلي الإجمالي المتفاوتة.

بينما حذّر المشاركون من الإفراط في التعميم، اتفق الكثيرون على الحاجة إلى نقطة انطلاق استراتيجية، أو "مدخل"، لتحفيز التعاون. واقتُرح قطاعات مثل الطاقة والمياه والاتصال الرقمي كمرتكزات محتملة. كما اقتُرح أن يدرس المنتدى أوجه القصور في المبادرات الإقليمية السابقة لتحديد العوائق الهيكلية والسياسية التي يجب تجنبها هذه المرة.

برز البحث متعدد التخصصات كأداة حاسمة في صياغة سياسات مستنيرة. ودُعي إلى إجراء دراسات مشتركة في علم النفس السياسي والسلوك الاقتصادي لفهم كيفية استجابة السكان في جميع أنحاء المنطقة للمخاطر والفرص بشكل أفضل. وتم اقتراح إنشاء منصة معرفية موحدة لتخزين البيانات المشتركة ودراسات الحالة وملخصات السياسات، وذلك لضمان أن تكون دعوة المنتدى متجذرة في أدلة صارمة ويمكن الوصول إليها.

التعلم المقارن وقيمة الخبرة

تم تحديد التعلم المقارن كأحد أهمّ الأصول المُحتملة للمنتدى. يُمكن لتجارب دولةٍ ما أن تُقدّم دروسًا تحذيرية أو نماذج ناجحة لدولٍ أخرى. واستُشهد بجهود العراق للتعافي بعد الصراع، لا سيما في مجالات اللامركزية، والعلاقات المدنية-العسكرية، والمصالحة، كدروسٍ ذات صلةٍ لدولٍ أخرى، بما في ذلك سوريا.

وبناءً على هذه الفكرة، دُعي إلى إنشاء تحالفٍ لمراكز الفكر في جميع أنحاء المنطقة. يُمكن لهذه المؤسسات التعاون في أبحاثٍ آنيةٍ وغير حزبيةٍ قادرةٍ على إثراء صانعي السياسات وصياغة السرديات الإقليمية. وتمّ التأكيد على أهمية شرعية مراكز الفكر واعتراف الحكومات بها، فبدون دعم الدولة، سيظلّ تأثير هذه المؤسسات محدودًا على الرغم من خبرتها.

كما طُرحت مبادراتٌ رمزيةٌ لتحفيز الزخم. ومن بين الاقتراحات استضافة مؤتمرٍ إقليميٍّ مئويٍّ للتأمل في المائة عامٍ الماضية واقتراح رؤيةٍ جماعيةٍ للمرحلة القادمة. يُمكن لمثل هذا التجمع أن يكون حافزًا لسرديةٍ جديدة، تُركّز على المصالح الاقتصادية المشتركة والاعتراف المتبادل بدلًا من الأجندات الأيديولوجية أو الأمنية.

معالجة الفجوات البيئية والاقتصادية.

تُشكّل التحديات المتعلقة بالمناخ، لا سيما في المناطق الريفية حيث تُسهم الهشاشة الزراعية في النزوح والتطرف، تحديًا رئيسيًا يواجه بلاد الشام والعراق. يجب دمج هذه الضغوط البيئية في مناقشات الأمن والحوكمة. في الوقت نفسه، أُشير إلى نقص البيانات الاقتصادية الموثوقة - لا سيما في دول مثل العراق - كعائق رئيسي أمام التخطيط الفعال والاستثمار الدولي. ويمكن أن يُسهم سد هذه الفجوة المعلوماتية، من خلال منصة المنتدى، في مواءمة مصالح الحكومات والشركات والمجتمع المدني.

يجب أن يكون التعاون الاقتصادي في صميم جهود التكامل الإقليمي. وبالمقارنة مع دول الخليج، لوحظ أن التعاون الناجح غالبًا لا يبدأ باتفاقيات سياسية، بل بشراكات اقتصادية عملية. بالنسبة لبلاد الشام والعراق، يمكن أن يُوفر هذا أساسًا واقعيًا وموحدًا لبناء هياكل تعاونية أكثر طموحًا.

رأس المال البشري والتبادل التعليمي

برزت تنمية رأس المال البشري كموضوع ثابت طوال الجلسة. وكان هناك دعم واسع لإطلاق منح دراسية وزمالات ومدارس صيفية تحت مظلة المنتدى. لن تقتصر هذه البرامج على توفير فرص تعليمية فحسب، بل ستعزز أيضًا التواصل عبر الحدود، والمشاركة المدنية، والشعور بالهوية الإقليمية المشتركة.

حصل مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI) بالفعل على ٢٠ منحة دراسية من جامعات عراقية، جاهزة للطرح كحزمة واحدة من خلال المنتدى حالما يتم تأمين منح إضافية من دول الشام. كما دعا المشاركون إلى تبادل الأديان والثقافات، والمدارس الصيفية للباحثين الشباب، والشراكات بين الجامعات في البلدان ذات الأنظمة التعليمية الفاعلة وتلك التي انهارت بنيتها التحتية. وبهذه الطريقة، لم يُنظر إلى التعليم كمجرد هدف طويل الأجل، بل كأداة عملية ورمزية لبناء الثقة والتعاون في الوقت الحاضر.

نحو التنفيذ: الرؤية، والمصداقية، والشمول

يجب على منتدى الشام والعراق أن يثبت أهميته من خلال العمل، وأن يتجنب أن يصبح مجرد "منبر للحديث". بل يجب عليه، بدلًا من ذلك، أن يُظهر نتائج ملموسة، وأن يُطلق مبادرات مرئية، وأن يضمن إشراك الشباب والنساء والمجتمعات المهمشة، ليس فقط كمستفيدين، بل كعناصر فاعلة في صياغة السياسات.

كان هناك دعم قوي لإطلاق بوابة معرفية مشتركة، وهي منصة مفتوحة المصدر تعرض أبحاث المنتدى ومخرجاته متعددة الوسائط وتعليقاته. من شأن هذه المنصة أن تُعالج مشكلة صوامع المعلومات المُزمنة في المنطقة، وأن تُوفر مرجعًا مشتركًا لصانعي السياسات والأكاديميين والمجتمع المدني على حد سواء.

الخلاصة: بناء منظومة تعاونية

مثّلت الجلسة الثانية من اجتماع منتدى الشام والعراق تأكيدًا قويًا على الإرادة الجماعية لتحويل منتدى الشام والعراق إلى أكثر من مجرد منصة للحوار. وأوضحت الجلسة أن قوة المنتدى لا تكمن فقط في جمع الخبراء، بل في تحويل الفهم المشترك إلى عمل ملموس، من خلال البحث والتعليم والمناصرة، والغرس المتعمد لروح إقليمية جديدة.

من خلال تبني مداخل عملية، وتعزيز رأس المال البشري، وإعطاء الأولوية لتبادل المعرفة، بدأ المنتدى في تشكيل منظومة تعاونية من المؤسسات الموثوقة والشاملة. وإذا تم دعم هذا النهج واستدامته، فإنه قد يوفر طريقا ليس فقط للخروج من الركود الإقليمي، ولكن أيضا نحو مستقبل أكثر مرونة وترابطا لبلاد الشام والعراق.

سوريا الجديدة: محورٌ للتجديد الإقليمي

الجلسة الثالثة

سوريا في قلب التحول الإقليمي

سُلط الضوء على سوريا، ليس كأزمة وطنية منفردة، بل كساحة محورية في ديناميكيات المنطقة المتطورة. في أعقاب التغيير السياسي الجذري، بما في ذلك انهيار نظام الأسد والصعود المفاجئ لقيادة جديدة، تلعب سوريا الآن دورًا مزدوجًا: حالة اختبار لإعادة بناء الدول الممزقة، وحجر زاوية محتمل لإعادة تصور نظام إقليمي. جمعت الجلسة خبراء سوريين وإقليميين لاستكشاف آثار التحول السوري، وتحديد مسارات نحو الاستقرار، وإعادة الاندماج، والحوكمة المشتركة.

ينبغي رؤية سوريا ليس من خلال عدسة الصراع فحسب، بل كمفتاح لفتح آفاق مستقبل إقليمي أوسع. وعلق مدير الجلسة قائلاً: "في كل مرة نرمش فيها، نجد شيئًا جديدًا"، مشيرًا إلى سرعة التطورات على الأرض وعدم القدرة على التنبؤ بها. وأكد على ضرورة أن يلعب المنتدى دورًا بنّاءً في تشكيل إعادة دمج سوريا في هيكل إقليمي أكثر إنصافًا وتعاونًا، هيكل يستخلص الدروس من إخفاقات الماضي ويطمح إلى حوكمة شاملة.

إعادة الدمج بدلًا من نزع السلاح: الحسابات السياسية الجديدة

قدّم محللون بارزون تقييمًا مفصلًا لمسار سوريا في مرحلة ما بعد الأسد، وحددوا الأولويات الاستراتيجية للحكومة الجديدة. أعطى هذا النهج الأولوية لإعادة الدمج بدلًا من نزع السلاح، مع منح الفصائل المسلحة السابقة مسارات رسمية للانضمام إلى الجيش الوطني. صُممت هذه السياسة، التي أُطلق عليها اسم "إعادة الدمج، وليس نزع السلاح والتسريح"، لتجنب ظهور ميليشيات متنافسة و"أمراء حرب"، لا سيما في المناطق الجنوبية المضطربة.

على الرغم من أن رفع العقوبات الدولية كان غير متوقع، إلا أنه أتاح فرصة للانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، فقد قُيّدت هذه الفرصة بضعف البنية التحتية، وانعدام ثقة الجمهور، وغياب الشفافية في آليات الدولة. لا يزال التخطيط الاقتصادي في مراحله الأولى، عالقًا بين التوقعات المتزايدة وواقع محدودية الموارد والقضايا السياسية العالقة.

اللامركزية والشمول: تحدٍّ ديمقراطي

يُحذّر نقدٌ مُقنعٌ للحكم المركزي من محاولات إعادة بناء سوريا من خلال سردية وطنية مُفردة. وبدلًا من ذلك، دعا الخبراء إلى نموذجٍ للامركزية قائم على الجغرافيا والتنمية بدلًا من العرق. واستنادًا إلى دروسٍ من العراق ولبنان المجاورين، أكّد أحد الخبراء على أنه لا ينبغي تجاهل اللامركزية، بما في ذلك الفيدرالية، باعتبارها نموذجًا فاشلًا، بل النظر إليها كبنيةٍ ديمقراطيةٍ لا تزال في طور التطور.

وشارك في هذا الرأي آخرون رأوا في المفاوضات الحالية داخل سوريا، وخاصةً تلك التي تُشارك فيها القيادة الكردية، فرصًا لبناء نظامٍ شاملٍ وتعدديٍّ لتقاسم السلطة. ومع ذلك، فقد سُلِّط الضوء على استبعاد النساء من صورة المفاوضات، من بين أشكالٍ أخرى من التهميش، كمؤشرٍ على استمرار ردود الفعل الاستبدادية التي يجب معالجتها لاستعادة الثقة الحقيقية.

وُضِعَت مقترحاتٌ لاستضافة محادثاتٍ مُستقبليةٍ في أماكن إقليميةٍ محايدةٍ مثل الأردن أو المملكة العربية السعودية، بضماناتٍ دوليةٍ من جهاتٍ فاعلةٍ مثل تركيا والولايات المتحدة. ومن شأن هذه الترتيبات أن توفر الشرعية والحماية للمجموعات المهمشة في حين تعمل على تعزيز عملية حوار أكثر مصداقية.

العدالة والمساواة والمساءلة: عملٌ لم يُنجز

برزت المخاوف بشأن العدالة الانتقالية بشكلٍ حادٍّ من خلال عرضٍ مُؤثّرٍ لعلاقات الأقليات في السياق السياسي الجديد. وسرد أحد المتحدثين كيف أن مبادرات المصالحة المبكرة التي قامت بها السلطات الجديدة، مثل التواصل مع الأقليات، قد قوّضت من خلال

إعادة دمج الموالين للنظام السابق بسرعةٍ دون تدقيقٍ كافٍ أو مساءلةٍ كافية. وقد ولّد هذا خيبة أملٍ عميقة لدى الثوار والأقليات على حدٍ سواء، مما أدى إلى تجدد العنف والاستياء، لا سيما في المناطق الساحلية.

لا يزال التوتر بين المنظور الدولي والمصالحة المحلية دون حل. فبينما تسعى الدولة إلى اكتساب الشرعية في الخارج، فإن إحجامها عن مواجهة انتهاكات الماضي قد خلّف جروحًا داخليةً لم تُشفَ. يكمن التحدي المُقبل في صياغة إطارٍ للمساءلة لا يقتصر على الجانب الرمزي فحسب، بل يتناول بشكلٍ جوهريٍ مظالم الماضي.

وتوجه النقاش نحو الأسس الأخلاقية والاقتصادية لإعادة الإعمار. فالكرامة، المُتجسّدة في تكافؤ الفرص الاقتصادية، يجب أن تُشكّل حجر الأساس لتعافي سوريا. الفقر أرض خصبة لاستمرار الانقسام والاضطرابات؛ ولا يمكن إلا للرخاء المشترك أن يُمهد الطريق للحوار والتعافي الاجتماعي. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من إنشاء مناطق اقتصادية عابرة للطوائف وصناديق إقليمية للشركات الصغيرة مصممة لتوفير فرص العمل، وإعادة بناء الثقة، وتشجيع الصمود المدني. وأكد أن هذه المبادرات لن تدعم الاستقرار السوري فحسب، بل ستعود أيضًا بفوائد إقليمية. فبالنسبة لدول مثل الأردن ولبنان، يُبشر استقرار سوريا بتقليل ضغوط اللاجئين، وتحسين طرق التجارة، وتحسين التعاون الأمني.

سوريا كمرآة وخريطة للمنطقة

إن التحول في سوريا ليس ظاهرة معزولة، بل يُجسد العديد من أكثر الأسئلة إلحاحًا في المنطقة: كيفية استيعاب التنوع، وكيفية تحويل نظام السلطة الى لامركزية بمسؤولية، وكيفية إعادة بناء الاقتصادات في أعقاب الصدمات المجتمعية العميقة. إن الدروس المستفادة من تجربة سوريا، سواء كانت إيجابية أو تحذيرية، تحمل آثارًا على منطقة بلاد الشام والعراق على نطاق أوسع.

أكد المشاركون على ضرورة أن يُوفر المنتدى مساحات تُمكّن من استكشاف هذه الأسئلة بشكل تعاوني وصادق. يشمل ذلك توفير منصات للأصوات المهمشة، ودعم صنع السياسات الشاملة، وتسهيل التبادلات عبر الحدود التي تعزز التعلم المشترك. وأصرّ المشاركون على أن قصة سوريا يجب أن تُصبح جزءًا من سردية إقليمية - سردية متجذرة في القدرة على اتخاذ القرار والكرامة والاحترام المتبادل.

الخلاصة: سوريا ما بعد الصراع كحجر أساس إقليمي

وفي الختام، أكدت الجلسة أن مستقبل سوريا لا ينفصل عن مصير المنطقة ككل. وبصفتها دولة تخوض مرحلة انتقالية صعبة بعد الصراع، تُمثل سوريا قصة تحذيرية ومنارةً محتملة للتجديد. إن مسارها المستقبلي، المحفوف بالعقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يُتيح فرصة لإعادة النظر في أسس التعاون الإقليمي.

ودُعي منتدى الشام والعراق إلى القيام بدور فاعل في هذه العملية: ليس كمراقب، بل كجهة منظمة وميسرة وممكّنة للحلول المشتركة. وإذا استطاعت سوريا أن تخرج من هشاشتها الحالية بعقد اجتماعي متجدد ورؤية إقليمية للتكامل، فقد تصبح حجر الأساس في بنية أوسع للسلام والمساواة والمرونة في جميع أنحاء بلاد الشام والعراق.

الديناميات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط:
أي مستقبل نريد؟

الجلسة الرابعة

من الأزمة الوطنية إلى الحسابات الإقليمية

تجاوزت هذه الجلسة نطاق الأزمة السورية، حيث ناقشت البنية الجيوسياسية والأمنية المتطورة في الشرق الأوسط الأوسع. جمع النقاش محللين إقليميين ودوليين لاستكشاف كيف تُعيد الاضطرابات الحالية، داخل الدول وخارجها، تشكيل الخريطة الاستراتيجية للمنطقة. وقد نتج عن ذلك إجماع على أن الشرق الأوسط يمر بتحول جذري، مع تفكك ديناميكيات القوة التقليدية وظهور أشكال جديدة من الفاعلية.

بالاستناد إلى التجربة الأوروبية والنقاش الدائر حول السيادة والاستقلال عن الولايات المتحدة، طُرح سؤال محوري هنا: "أي مستقبل نريده للمنطقة؟" مع تصاعد التنافسات الجيوسياسية وتعرض الأنظمة المحلية لضغوط، لا يكمن التحدي في الاستجابة للتغيير فحسب، بل في تحديد اتجاهه أيضًا.

إعادة ترتيب الأدوار التاريخية: الخروج من حقبة سايكس بيكو

أشار أحد الخبراء إلى أن المنطقة تشهد إعادة ترتيب أدوار جيوسياسية شاملة، أشبه بانهيار إطار سايكس بيكو أو التحولات الجذرية التي شهدها عام ١٩٨٩. وتعيد ديناميكيات متزامنة عديدة تشكيل المنطقة: تراجع المحور الإيراني، والتحولات السياسية في سوريا، وتحولات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واتساع الفجوة بين الخليج وبلاد الشام.

في حين أن نفوذ إيران آخذ في الانكماش، فإن تراجعها التام ليس بالأمر الهيّن ولا الصامت. ولا يزال مستقبل شبكات المقاومة (محور المقاومة)، التي تمتد من لبنان والعراق وغيرهما، غامضًا للغاية. ويزيد من تعقيد الأمور تعثر أجندة التطبيع المرتبطة بالاتفاقيات الدبلوماسية السابقة، والتي فقدت زخمها في خضم الصراعات الأخيرة. ومع ذلك، يعتقد البعض أن أشكالًا جديدة من التوافق الاستراتيجي قد تظهر قريبًا.

كما سلطت الجلسة الضوء على خطر تجدد التوترات الطائفية، لا سيما في المناطق الممتدة بين سوريا ولبنان. والخلاصة الأوسع نطاقًا: أن المنطقة لا تمر بمرحلة انتقالية فحسب؛ إنها تبحث عن بنية سياسية وأمنية جديدة.

الهشاشة الداخلية وخطر الانهيار

بناءً على النظرة الجيوسياسية، تم التأكيد على إلحاح العوامل الداخلية، وخاصةً عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتمت الإشارة إلى تفاقم البطالة، وتهميش الشباب، وانتشار انعدام الثقة في الحوكمة، باعتبارها مؤشرات على اضطرابات محتملة، تُذكرنا بالظروف التي أدت إلى انتفاضات عام ٢٠١١.

كان التحذير واضحًا: فبدون حوكمة شاملة وإصلاح اجتماعي واقتصادي، تُواجه المنطقة خطر موجة جديدة من التطرف. وحُثّ المنتدى على الاضطلاع بدور أكثر استباقية، ليس فقط في معالجة أعراض التطرف، بل في معالجة أسبابه الجذرية من خلال أطر سياسات شاملة واستثمار اجتماعي طويل الأجل.

غياب رؤية إقليمية

كان غياب مشروع إقليمي موحد موضوعًا ثابتًا طوال الجلسة. ففي حين طورت بعض الدول غير العربية في المنطقة رؤى استراتيجية متماسكة، لا يزال جزء كبير من العالم العربي يفتقر إلى خارطة طريق واضحة. ولاحظ المشاركون أن دول الخليج تتجه بشكل متزايد نحو الانغلاق على نفسها أو التوجه شرقًا، بينما لا تزال دول بلاد الشام والعراق مجزأة سياسيًا وتعتمد على الدعم الخارجي.

وُجهت دعوات إلى بلاد الشام والعراق لصياغة استراتيجية محددة ذاتيًا، استراتيجية تبتعد عن الاعتماد على الجهات الخارجية، وتستمد قوتها من الحقائق والتطلعات الإقليمية المشتركة.

العراق كنموذج مصغر: بين الهشاشة والإمكانات

من المنظور العراقي، وُصفت البلاد بأنها دليل على اختلالات المنطقة وممثلة لإمكاناتها. لقد حقق العراق تقدمًا كبيرًا في مجالات مثل التعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة. ومع ذلك، لا تزال التحديات المستمرة، والفساد، والجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، والطائفية، وضعف المؤسسات، راسخة بعمق.

أشار المشاركون إلى حساسية العراق الخاصة تجاه التطورات في الدول المجاورة، وخاصة سوريا. فبينما تسعى بغداد بنشاط إلى تنويع اقتصادها وتجديد دورها الإقليمي، يُعيق ضعف المؤسسات وندرة البيانات التقدم. ووُصف الدعم الدولي طويل الأمد بأنه ضروري لبناء أسس متينة للحوكمة.

البعد الأوروبي: الأمن من خلال إعادة الإعمار

وُضعت حالة سوريا في سياق أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مع تحذير من الثنائيات التبسيطية، مثل النظر إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية من منظور الوكالة فقط. وفي هذا السياق، تم التأكيد على تقاطع الأمن وإعادة الإعمار ومكافحة التطرف.

إن إعادة الإعمار ليست مجرد واجب أخلاقي، بل ضرورة جيوسياسية. إن الفشل في معالجة أزمات اللاجئين وانهيار الدولة ينعكس بالفعل في شكل تصاعد التطرف اليميني في أوروبا. لذلك، يجب فهم الهجرة ليس فقط كقضية إنسانية أو ثقافية، بل كقضية سياسية واستراتيجية.

وفي ختام النقاش، تم التأكيد على أن سوريا لا تزال بعيدة كل البعد عن الاستقرار. إن التحول هش وغير مكتمل، لكن هذه الهشاشة ذاتها تُتيح أيضًا فرصةً لمشاركة دولية هادفة وواقعية.

الخاتمة: استعادة القدرة الإقليمية

اختُتمت الجلسة بالانتقال من تحليل السياسات التفاعلية إلى تأمل أوسع في القدرة الإقليمية والملكية. وبينما تُواصل القوى الخارجية، من العالمية إلى الإقليمية، تشكيل الشرق الأوسط، أكّد المشاركون على ضرورة استعادة منطقة بلاد الشام والعراق لصوتها. يجب أن يتجاوز هذا الأمر الخطابات، فهو يتطلب تفكيرًا استراتيجيًا جريئًا قائمًا على الحوكمة الشاملة، والتعافي الاقتصادي، والمرونة على المدى الطويل. وقد وُضع منتدى الشام والعراق كمنصة لتحفيز هذا التحول، ليس فقط من خلال الحوار، بل من خلال مبادرات ملموسة تُمكّن الجهات الفاعلة الإقليمية. ومن خلال قيادة هذه الجهود، يُمكن للمنتدى أن يُساعد في توجيه المنطقة نحو مستقبل لا تُحدده إدارة الأزمات، بل تقرير المصير الجماعي وإعادة تصور كريمة لما يُمكن أن يُصبح عليه الشرق الأوسط.

مؤتمر عمّان لمنتدى الشام والعراق

المشاركون وإنتمائاتهم المؤسسية

العراق

- دلاور علاء الدين، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
- خوكر وريا، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
- فؤاد سمايل، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
- محمد علوية، مركز عشتار لدعم الديمقراطية
- عمار البهادلي، مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

الأردن

- حسن المومني، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية
- سعيد بهاء المصري، منتدى الفكر العربي
- محمد أبو رمان، معهد السياسة والمجتمع
- ليان أونيس، مؤسسة كونراد أديناور
- رانيا مشعل، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية

سوريا

- زوزان علوش، المجلس الاستشاري النسائي السوري للمبعوث الخاص للأمم المتحدة
- عمار قحف، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية
- شيروان يوسف، منصة "DeFacto" الحوارية
- أحمد مهيدي، الحوار الإنساني

لبنان

- جوزيف باحوط، معهد عصام فارس للسياسات العامة والدراسات الدولية
- مكرم أويس، المركز اللبناني للدراسات السياسية
- إيلي إلياس، معهد أبحاث الشرق الأوسط والدراسات الاستراتيجية

فلسطين

- همام عثمان، المعهد التقدمي الاجتماعي والاقتصادي

الشركاء الأوروبيون

- إدموند راتكا، الأردن، مؤسسة كونراد أديناور شتفتونج
- مايكل فاتيكيوتس، سويسرا، مركز جنيف للحوار الإنساني
- فولفغانغ مولبرغر، ألمانيا، مستشار أول، مبادرة إدارة الأزمات

المنظمون وانتماءاتهم المؤسسية

دلاور علاء الدين

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

MERI
Middle East
Research Institute

خوكر وريا

حسن المومني

مركز الدراسات الاستراتيجية
في الجامعة الأردنية

مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

رانيا مشعل

إدموند راتكا

مؤسسة كونراد أديناور شتفتونج

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

ليان أونيس

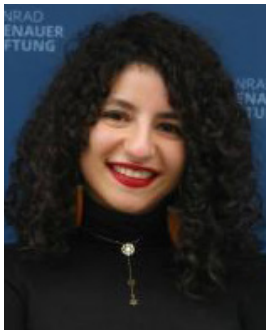

منتدى الشام والعراق

شبكة متنامية من مراكز الفكر الإقليمية،
أنشئت لتوفير منصة ضرورية للتواصل بين الباحثين
وصانعي السياسات وقادة المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

THE LEVANT & IRAQ FORUM

MERI
Middle East
Research Institute

A MERI Publication
info@meri-k.org
WWW.MERI-K.ORG
x.com/meri_info | facebook.com/meri_info
Erbil - Kurdistan Region - Iraq